# جمال والاقتراع السري

كنت واحدا من الكثيرين ممن شعروا بالأسف الشديد لخسارة السيد عبدالمحسن جمال لمقعده النيابي، فقد كانت له مواقف واضحة من قضايا حيوية كحقوق الانسان وحقوق المرأة عامة والسياسية خاصة، هذا على الرغم من بعض الكبوات الواضحة في مسيرته النيابية والتي ربما املتها ظروف معينة هو ادرى بها.

ما كتبه في زاويته في «القبس» قبل أيام عن المادة الثانية من الدستور كان مفاجأة للكثيرين، وما ساقه من تبرير مبسط كان محبطا، حيث ان عملية «تأييد» تعديل هذه المادة تعني ببساطة عدم وجود قناعة و«إيمان» بكثير مما سبق ان نادى به اثناء توليه كرسي النيابة، وكنا نتوقع من افكاره، وهو الزميل الجديد، ان تكون اكثر تحررا وهو غير المقيد الآن باعراف وتقاليد سياسية تقيد عادة تحركات وأقوال وآراء السياسي.

لقد عاصر السيد جمال اكثر من مجلس امة، وكون لنفسه خبرة سياسية لابأس بها، ولاشك ان هذا أتاح له فرصة معرفة الكثير عن النواب!! وهو يعلم تمام العلم بأن عددا لابأس به ممن قام بالتوقيع على طلب تعديل المادة الثانية لم يقوموا بالتوقيع إلا تزلفا أو لمصلحة انتخابية آنية أو ربما تحت ضغط الخجل والخوف من أن تتم تعرية نقاط ضعفهم.تطرق السيد جمال في آخر فقرة من مقالته الى نقطة جوهرية تبدو منطقية للوهلة الأولى، ولكن عندما تمعن النظر والتفكير فيها تكتشف مدى خطأ وخطورة ما يدعو اليه، وربما بحسن نية!!! فهو يدعو الى تقبل الحوار الديمقراطي الحر تحت قبة البرلمان، ليسمع الشعب الآراء المؤيدة والمعارضة بدلا من تبادل الاتهامات، وهذه دعوة حق اريد بها باطل، حيث ان ما ينادي به ينطبق على مجتمع ديمقراطي تتكافأ فيه الفرص، السياسية بالذات، للجميع. أما ما نمارسه نحن في الكويت فهو نوع من انواع الديمقراطية المدجنة حيث ان مجال العمل السياسي مفتوح ومتاح ومدعوم لفئة دون بقية الفئات الاخرى، والوجود الطاغي لتلك الفئة على الساحة سيجعل لها اليد الطولى والصوت الأعلى في موضوع النقاش حول المادة الثانية. وعليه، فان ما يدعو له من نقاش (ديمقراطي حر) سوف لن يؤدي الا الى نتيجة معروفة سلفا يعلم الزميل الجديد والنائب السابق انه لو اجري تصويت سري في المجلس على تعديل المادة الثانية، وبغياب كافة وسائل الاعلام، فان العدد الكبير، والذي أفتخر به، والمؤيد لتعديل المادة الثانية سيتغير كثيرا، ومعلوم الى أي اتجاه سيتم التغيير، فنحن شعب مجامل بينه الكثير من المتملقين والمتزلفين، كما هو الحال مع الكثير من الشعوب «الاخرى»،من الغريب، ان يغمز السيد جمال من قناة النواب الشيعة الذين لم يتفقوا معه في الرأي والذين رفضوا التوقيع على تعديل المادة الثانية ويصفهم بالمرجفين في الارض ويقول انه سوف يهمل الحديث عنهم، ولا ادري أين ذهبت دعواته التي ضمنها مقالته الاولى والتي دعا فيها للحوار، وكان حريا به عدم معايرتهم بالقول بأن من سبقوهم قد قاموا بتوقيع طلب التعديل عندما كانوا نوابا في المجلس، حيث ان من السخف الواضح مطالبة نائب ما الغاء عقله وارادته ورأيه والتوقيع على طلب ما لمجرد ان من سبقه من النواب المنتمين لطائفته نفسها قد قاموا بتوقيع طلب مماثل له!!

أما ما نكره من أن هؤلاء النواب الذين لم يوقعوا طلب التعديل قاموا بذلك «بناء على مصالح انتخابية» فان هذا الادعاء يتناقض مع ما قاله في مقالته الاولى بأن طلب التعديل يعكس مطلبا شعبيا ويمثل رأي الاغلبية، ولو كان الامر كذلك لسارع هؤلاء النواب لتوقيع طلب التعديل حفاظا على مصالحهم الانتخابية.. وليس العكس.

أحمد الصراف